البحث الرابع

اتجاهات المرأة نحو إدارة الطلب على المياه وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى عينة من النساء في المحافظات الجنوبية الغربية من سورية.

د. ريمون المعلولي*

الملخص

يهدف البحث إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين: ما اتجاهات المرأة السورية نحو إدارة الطلب على المياه؟ وما علاقتها ببعض المتغيرات؟

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وصمم مقياساً للاتجاهات وفق سلم ليكرت الثلاثي ضم (١٨بنداً) موزعة في ثلاثة أبعاد متكاملة تعبر عن مفهوم إدارة الطلب على المياه. وقد جرى التحقق من صدق الأداة وثباتها. وشمل المجتمع الأصلي النساء المقيمات في المحافظات الجنوبية الغربية من سورية. سُحبت منه عينة عرضية طبقية نسبية مقدارها (٧٧٨ امرأة).

أفادت نتائج البحث بأن المرأة (العينة) تتمتع باتجاهات إيجابية نحو السياسات المائية المقترحة على مستوى الأبعاد الثلاثة للأداة حيث بلغ المتوسط الكلي (٤٠,٩٢٨١) وانحراف معياري (١٢,٥٥٥٤). وكذلك كانت اتجاهاتها إيجابية على مستوى كل بُعد من أبعاد المقياس: تحسين إدارة مصادر المياه وإمدادها: (١٤,٢٦٤٩). وتنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر غير تقليدية (١٥,٢٣١٤). وترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية (١١,٤٣١٨). وجميعها ذات تقدير جيد.

– من جهة أخرى أفاد اختبار الفرضيات المقترحة بوجود فروق دالة بين اتجاهات النساء نحو السياسات المائية المقترحة وفقاً إلى متغير المحافظة، فيما لم تظهر فروق دالة بين اتجاهات النساء وفقاً إلى مستوياتهن التعليمية.

خلص البحث إلى مقترحات، منها:

– إدماج البعد المائي في مناهج التعليم النظامي (قبل الجامعي)، وإيلاء تدريب المعلمين وتأهيلهم للإسهام في نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة لموارد المياه على جميع المستويات.

– التأكيد على أهمية البعد المائي ودور المرأة في إدارة مصادر المياه وترشيد استهلاكها في برامج المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

– دعم اتجاهات المرأة نحو إدارة المياه وتحسين كفاءة استخدامها وتعزيزها من خلال رصد التجارب الناجحة ونشرها عبر وسائل الإعلام.

* كلية التربية – جامعة دمشق – سورية.

١ – المقدمة:

تشكل المياه أهم الاحتياجات الأساسية لحياة الإنسان، وتحتل صلب التنمية المستدامة، وعنصراً أساسياً للقضاء على الفقر. فالمياه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة والزراعة والطاقة والتنوع البيولوجي.

وفي منطقة غرب آسيا، باتت المياه من القضايا ذات الأولوية. فالمناخ الجاف السائد في المنطقة يعني أن موارد المياه العذبة المتجددة المتاحة محدودة، وتتجاوز نسبة المسحوب من المياه معدلات إعادة الشحن الطبيعية بكثير، مما يمثل تهديداً خطيراً على موراد المياه الجوفية، من حيث الكم والكيف، مما يستدعي العمل على مواجهة جملة من التحديات لتزويد السكان بالمياه من خلال توفير إمدادات المياه الكافية والاستخدام الرشيد لتلك الموارد.

وفي هذا السياق تبرز ضرورة تبني سياسات مائية تعتمد نهج إدارة الطلب على المياه بما تتضمنه من تحسين كفاءة استخدام المياه، والتدوير، وإعادة الاستخدام، وتحسين كفاءة إمدادات المياه كأحد أبعاد الإدارة المتكاملة للمياه.

وهنا يبرز دور المرأة في الإسهام بتحقيق إدارة الطلب على موارد المياه ورفع كفاءة استخدامها باعتبارها المستخدم الرئيس لها، فهي الأقدر على الحد من استنزاف الموارد البيئية ولاسيما الموارد المائية، باعتبارها ربة بيت ومديرة شؤون الأسرة من جهة، والموجهة لأبنائها إلى الاستخدام الرشيد للموارد المائية.

وبدأت الحركات النسوية منذ تسعينات القرن المنصرم تطرح مسألة البعد الاجتماعي في قضية المياه، فقد أكد بيان دبلن (١٩٩٢) بأن النساء يضطلعن بدور مركزي في توفير وإدارة وحفظ الموارد المائية. ونص إعلان ري ودي جانيرو(١٩٩٢) على أن "للنساء دوراً حيوياً في إدارة البيئة والتنمية، وبالتالي فإن مساهمتهن الكاملة شرط أساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتضمنت خطة جوهانسبورغ (٢٠٠٢) حول تنفيذ مقررات القمة العالمية حول التنمية المستديمة اتفاقاً بين الحكومات على:"..... دعم بناء القدرات من أجل تطوير البنية الأساسية وخدمات المياه والصرف الصحي بما يضمن أن تلبّي تلك البنية الأساسية وتلك الخدمات احتياجات الفقراء وأن تكون مستجيبة لمتطلبات النوع الاجتماعي".

وتضمنت أهداف التنمية للألفية الإجراء العملي "الماء من أجل الحياة" أهداف ٢٠١٥ حول مساواة النوع الاجتماعي وتمكين النساء وكذلك حول الماء المأمون والصرف الصحي(UNDP 2006.p7).

وفي سورية يتمثل الطلب الرئيس على المياه في المجال الزراعي، وهو في توسع مستمر، فضلاً عن ازدياد متطلبات القطاعات الأخرى (الصناعة، والخدمات...) نتيجة للتوسع الذي تشهده. وكذلك يرتفع بصورة مضطردة الطلب المنزلي على المياه بسبب تزايد السكان وتحسن ثقافتهم ومستوى حياتهم، وتتعمق الفجوة المائية. الأمر الذي يتطلب وضع سياسات واستراتيجيات تتبنى نهج الإدارة المتكاملة للمياه. وهذا ما لاحظته الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١١) عندما ركزت على تحقيق ثلاثة أهداف تتصل بالمياه: مد السكان بالمياه النقية الصالحة للشرب. وتحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء. وتحقيق أفضل استخدام ممكن لكل قطرة ماء (الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ -٢٠١١).

ولتحقيق هذه الأهداف اقترحت السياسة المائية مجموعة إجراءات منها تنمية موارد المياه السطحية والجوفية لتلبية احتياجات المساحات المتزايدة من الأراضي المزروعة وبناء خزانات للسيطرة على مياه الفيضانات وتلبية احتياجات الري وتحسين نوعية المياه وتشجيع إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة.

يسعى هذا البحث إلى تعرف اتجاهات النساء المقيمات في المنطقة الجنوبية الغربية من سورية – وهي من المناطق التي تعاني عجزاً مائياً حقيقياً– نحو مقترحات تتصل بإدارة الطلب على المياه وتحسين كفاءة استخدامها.

٢– مشكلة البحث ومسوغاته:

تُعدُّ سورية من بين البلدان التي تعاني فجوة مائية، وذلك لزيادة الطلب على المياه، مقابل نقص في مصادره(الإستراتيجية الوطنية للبيئية، ٢٠٠٣). وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة للإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها لتلبية الطلب المتزايد على المياه الصالحة للشرب فما زالت نسبة السكان المزودين بمصادر مستدامة لمياه الشرب النقية لعام ٢٠٠٤ (٨٨,٣٪) تتفاوت بين الريف(٧٦,٣٪) و(٩٧,١٪) في الحضر (هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٤،ص ص ٨٣–٨٩).

ويبدو التفاوت أكبر في نسب الإمداد من مياه الشرب عندما ننظر فيها على مستوى المناطق والمحافظات فقد كشف مسح وزارة الزراعة (٢٠٠١) أن إمداد المنازل بالمياه في المحافظات الجنوبية منخفض، وتتفاوت نسبه بين المحافظات، فأكثر من نصف الأسر في ريف دمشق (٥٢,٥٪)، وحوالي(٣٤,٥٪) من أسر محافظة السويداء و(٣٢,٤٪) في درعا و(٢٧,٨٪) في القنيطرة تعاني من شدة نقص المياه.

إن قسماً كبيراً من مشكلة المياه في سورية يعود إلى غياب الإدارة الرشيدة للموارد المائية، فإدارة مصادر المياه تفتقر إلى الكفاءة، وتعاني من غياب النظرة الكلية التي تتعامل مع المسألة المائية من جميع جوانبها: الاقتصادية والسياسية والبيئية، ناهيك عن غياب كامل للتخطيط المستقبلي الذي يعد أمراً لا غنى عنه في أي سياسة رشيدة لإدارة الموارد المائية.

وفي إطار الإدارة الرشيدة للموارد المائية المتاحة، تبرز ضرورة بناء القدرات بما تتضمنه من معلومات ومهارات، وإدماج النّوع الاجتماعي وتصعيد الوعي العام بدور المرأة كفاعل رئيس في إدارة المياه (UNDP،٢٠٠٦، ص ١٣٧).

وفي الأسرة يبرز دور المرأة كفاعل رئيس بين أعضائها من خلال أدوارها كمربية وموجهة لأبنائها، وممارسة لقيادة العمل المنزلي، والتعامل مع مصادر المياه وإمداد المساكن بها.

وانطلاقاً من أهمية دور المرأة في إدارة الطلب على المياه ومشاركتها فيها، ومن أهمية بناء قدراتها من خلال تعزيز وعيها واتجاهاتها وسلوكياتها لتأمين أفضل الممارسات في التعامل مع المياه وتنويرها بمشكلاتها، واستناداً إلى ملاحظات الباحث للممارسات التي تبدعها المرأة السورية في البيئة المحلية لإدارة الطلب على

المياه الواصلة إلى المنازل، وتكيفها مع تحديات الحصول عليها، تبرز الحاجة لمعرفة مواقف المرأة السورية تجاه عدد من الأفكار المتصلة بسياسات إدارة الطلب على المياه.عندئذٍ يمكن طرح إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيس:

ما اتجاهات المرأة نحو إدارة الطلب على المياه؟ وما علاقة هذه الاتجاهات ببعض اللمتغيرات: (المحافظة، والمستوى التعليمي، والعمر).

٣- أهمية البحث:

٣-١- يأتي البحث استجابة لنداءات مؤتمرات وندوات عالمية وإقليمية تدعو للاهتمام بقضية المياه، وضرورة إدماج المرأة في سياسات قطاع المياه، وإدارة موارد البيئة، كمدخل لا بد منه لتحقيق تنمية بيئية مستدامة استجابة للتعهدات الدولية من قبل الحكومات بدعم المساواة بين الرجال والنساء بما في ذلك تلك المتصلة بالمياه والبيئة.

٣-٢- يُعدّ هذا البحث الإسهام العلمي الأول - وفق علم الباحث - التي تتناول قضية النوع الاجتماعي والسياسات المائية في سورية، وبالتالي يمكن أن تكون لنتائجه قيمة يُؤسس عليها من قبل باحثين آخرين.

٣-٣- من جهة أخرى، يأمل الباحث أن تقدم هذه الدراسة إجابات تلقي الضوء على اتجاهات المرأة السورية نحو إدارة الطلب للمياه المنزلية، ما يفيد في تحفيز الإدراك والوعي لدور المرأة وأهمية مشاركتها في صنع القرار وإدارة العمليات المتصلة بالبيئة ومواردها ولاسيما مورد الماء، والقيام بمسوح ودراسات تشمل السكان بمن فيهم المرأة لتعرف آرائهم واتجاهاتهم نحو المسألة المائية.

٣-٤- وكذلك يمكن لنتائج البحث أن تكون بمثابة دعوة للتربويين المعنيين في وضع المناهج التربوية والإرشادية البيئية لتضمين مفاهيم التربية المائية ودور البُعد الاجتماعي فيها لما للمرأة من دور مهم في إدارة مستدامة للمياه على مستوى البلديات والمناطق والمحافظات...

٤- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

٤-١- تعرّف اتجاهات المرأة السورية نحو إدارة الطلب على المياه.

٤-٢- العلاقة بين اتجاهات المرأة نحو إدارة الطلب على المياه وبعض المتغيرات (المحافظة، والمستوى التعليمي، والعمر).

٥- أسئلة البحث وفرضياته:

٥-١- السؤال الرئيس: ما اتجاهات المرأة السورية نحو إدارة الطلب على المياه؟.

يتفرع عنه أسئلة ثلاثة:

- ما اتجاهات المرأة نحو مقترحات لتحسين إدارة مصادر المياه وإمدادها؟.

– ما اتجاهات المرأة نحو مقترحات لتنمية موارد مائية من مصادر مائية غير تقليدية واستخدامها؟.

– ما اتجاهات المرأة نحو مقترحات لترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية؟.

٥–٢– فرضيات البحث:

– لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات النساء على بنود استبانه الاتجاهات الكلية وفقاً إلى متغير المحافظة.

– لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات النساء على بنود استبانه الاتجاهات الكلية وفقاً إلى متغير مستوى تعليم المرأة.

– لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين استجابات المرأة نحو السياسات المائية وعمرها.

– لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين استجابات المرأة نحو السياسات المائية ومستوى تعليمها.

٦– المصطلحات والتعريفات الإجرائية:

– الاتجاه: موقف الإنسان نحو شخص ما أو موقف ما أو مؤسسة ما أو عملية اجتماعية والذي يمكن اعتباره مؤشراً أو محدداً للمعتقدات والقيم غير الظاهرة(Marshall,1994).

– الاتجاه البيئي: "عرفه إبراهيم و دسوقي (١٩٨٥) بأنه "الموقف الذي يتخذه الفرد إزاء بيئته الطبيعية من حيث استشعاره لمشكلاتها أو عدم استشعاره، واستعداده للمساهمة في حل هذه المشكلات وتطوير ظروف البيئة على نحو أفضل، أو عدم استعداده. وكذلك موقفه من استغلال الموارد الطبيعية في هذه البيئة استغلالاً راشداً كان أم جائراً، وموقفه من المعتقدات السائدة فيها رفضاً أو قبولاً سلباً أو إيجاباً.

– في البحث يقصد بالاتجاه نحو إدارة الطلب على المياه: اتجاهات النساء (استجاباتهن) نحو بنود استبانة الاتجاهات نحو إدارة الطلب بأبعادها الثلاثة المذكورة أعلاه.

– إدارة الطلب على المياه: مفهوم إداري يركز على تحسين كفاءة الاستخدام، وتدوير المياه وإعادة استخدامها، وتحسين كفاءة إمدادات المياه. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان غربي آسيا،٢٠٠٣).

– في البحث يقصد بإدارة الطلب على المياه في البحث: استجابات المرأة على بنود أداة البحث بأبعادها الثلاثة: تحسين إدارة مصادر المياه وإمدادها، وتنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر مائية غير تقليدية، وترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية.

٧– حدود البحث:

٧–١– حدود المضمون: اتجاهات النساء المستهدفات بالدراسة نحو إدارة الطلب للمياه المنزلية بأبعادها الثلاثة : تحسين إدارة مصادر المياه وإمدادها. وتنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر مائية غير تقليدية. وترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية.

٧-٢- الحـدود الجغرافيـة: المحافظات الجنوبية من سورية: (دمشق، وريف دمشق، والقنيطرة، والسويداء، ودرعا).

٧-٣- الحدود الزمانيـة: جُمعت البيانات خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ خلال شهري (حزيران وتموز).

٨- الدراسات السابقة وموقع البحث منها:

لأن موضوع البحث يتركز أساساً في إدارة المياه، مع التركيز على النوع الاجتماعي في إدارة الطلب على المياه، لذلك سوف يتم عرض بعض الدراسات التي تتصل بهذا البعد.

- دراسة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (٢٠٠١): دور المرأة في إدارة المياه في المنطقة الجنوبية من سورية- دراسة ميدانية.

يندرج البحث ضمن مشروع إدماج أبعاد النوع الاجتماعي (الجندر) في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في منطقة المتوسط GEWAMED. والهدف منه الحصول على البيانات اللازمة لتحديد المؤشرات المحددة للمشروع، نظراً لقلة المعلومات والبيانات المتعلقة بقضايا أدوار الجندر باعتباره موضوعاً جديداً.

شمل المسح ٤١٩ أسرة في ٤٢ قرية في محافظات (ريف دمشق، ودرعا، والسويداء، القنيطرة) موزعة بين ثلاث شرائح من الأسر الريفية (فقراء، ومتوسطين وأغنياء). وكانت أداة المسح استبانة بالمقابلة الشخصية والمنهج وصفي مسحي.

ركز المسح على مجالين: الأول تناول واقع المرأة الريفية وتحصيلها التعليمي، وامتلاك وإدارة الموارد الطبيعية(الأرض والمياه)، والقدرة على الحصول على العمل المأجور أو منصب وظيفي إداري).

والثاني تناول العلاقة بين أوضاع الأسرة الريفية وبين توزع أدوار الجندر في استخدام الموارد المائية في الري ومجالات الحياة الأخرى. وسوف نكتفي بعرض النتائج المرتبطة بالبحث.

كشفت نتائج البحث أن ٧٩٪ من المنازل موصولة بالشبكة العامة لمياه الشرب والاستعمال المنزلي، و٥٧٪ منها موصول بالشبكة العامة للصرف الصحي. وتتوافر مياه الشرب بشكل دائم عند ٤١,٤٪ وبشكل متقطع عند ٥٢٪. وأن نسبة الأسر التي تعاني بشدة من مشكلة نقص المياه تبلغ نحو ٤٤٪ من أسر العينة وحوالي ٢٨٪ منهم يعانون من المشكلة نوعاً ما... وفقاً لبيانات المحافظة فقد تبين أن أكثر من نصف الأسر في ريف دمشق (٥٢,٥٪)، وحوالي ٣٤,٥٪ من أسر محافظة السويداء و٣٢,٤٪ في درعا و٢٧,٨٪ في القنيطرة تعاني من شدة نقص المياه الأمر الذي يؤكد وجود مشكلة نقص الإمداد بالمياه في المنطقة الجنوبية مما يتطلب التوعية بإدارة الموارد المائية بفاعلية وكفاءة.

وعن سؤال هل توصي أولادك بأهمية استخدام المياه في أكثر من مجال؟ تبين أن معظم النساء (٩٣,٩٪) من إجمالي العينة، ومعظم النساء في كل محافظة على حدة ومن مختلف الفئات (أغنياء ومتوسطين وفقراء) ومن كافة المستويات التعليمية أجبن بنعم.

وعموماً فإن غالبية النساء (٧٧٪) تناقش مشكلات البيئة المحلية والعالمية مع عائلاتهن، ويوصين أولادهن (٩٤٪ منهن) بالمحافظة على المياه وعدم هدرها ، وفي الوقت ذاته فإن ٦٧٪ يشاركن دائماً في تنظيف الحي أو الشارع أمام المنزل و ١٤,٨٪ أحياناً والباقي حوالي ١٨٪ لا يشاركن. والطريف هنا أن النسبة تناقصت وفق تزايد المستوى التعليمي والمستوى المعيشي حيث تبين أن نسبة اللواتي يشاركن في تنظيف الحي أعلى بين الأميات وحملة الابتدائية.

– دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(٢٠٠٣):"ترشيد إدارة المياه في بلدان الاسكوا، وعرض للتدابير التي اتخذتها بلدان المنطقة خلال عقد التسعينات لترشيد إدارة المياه وبناء قدرات القطاع".

تهدف الدراسة إلى:

– تسليط الضوء على مختلف التدابير المتخذة في بلدان الاسكوا لتحسين إدارة مياهها واستخلاص الدروس والخبرات التي يمكن أن تفيد بقية البلدان.

– الإسهام في تقوية القدرات الذاتية للدول الأعضاء لتحليل وتقويم كفاءة إدارة مواردها المائية وتحديد نقاط ضعفها والإجراءات المناسبة لإصلاحها.

اعتمدت الدراسة منهجية تحليل الوثائق والدراسات وأوراق العمل المقدمة من بلدان الاسكوا وتقارير الخبراء وورشات العمل التي عقدت لمناقشة وتقويم الوضع المائي.

عرضت الدراسة التقدم المحقق في تهيئة البيئة المواتية لتعزيز الإدارة المتكاملة في بلدان المنطقة: من خلال تناول السياسات المائية والتشريع وهياكل التمويل والتحفيز.

ثم عرضت هذا التقدم على صعيد الأدوار المؤسساتية: ويضم تكوين إطار تنظيمي، وبناء القدرة المؤسساتية.

ثم عرضت هذا التقدم على صعيد تطوير أدوات إدارة الموارد المائية: ويقصد بها: تقويم الموارد المائية. وخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وإدارة الطلب على المياه (استخدام المياه بكفاءة أعلى). وأدوات التغيير الاجتماعي (نشر الوعي المائي في المجتمع المدني من خلال: مناهج التعليم في مجال إدارة المياه. وتدريب المهنيين والمختصين في المياه. وتدريب المدربين. والتواصل مع أصحاب المصلحة. وحملات المياه ورفع الوعي. وتوسيع قاعدة المشاركة في إدارة الموارد المائية). وحل النزاعات. أدوات الضبط الكمية والنوعية للمياه. والأدوات الاقتصادية: (التسعير والرسوم والحوافز). وإدارة المعلومات وتبادلها.

وأخيراً تقويم هذا التقدم في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الاسكوا.

– خوان بيرهاو، كارلوس سانتوس(٢٠٠٣)."الخصخصة في أوروغواي تثير موجة من الاحتجاجات". دراسة حالة.

لم يكن الماء في مقاطعة مالدونادو يمثّل مشكلة إلى أن تمّت خصخصته في عملية لقيت مقاومة شعبية شديدة فيما دعمتها الصناعة الفندقية وكبار مالكي الأراضي والحكومة المركزية، وبمشورة من مؤسّسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF).

غالبية سكان مالدونادو من العمّال، بينما يسكن المنطقة الساحلية في الغالب الأثرياء والسيّاح ومالكو الأراضي. ونتيجة للاختلافات بين هاتين الفئتين من السكان كانت ردود الفعل حول عملية الخصخصة مختلفة نوعاً ما. فقد تركّزت تظلّمات السكان في المنطقة الساحلية على نوعية الماء وسعره. أما في المنطقة الأكثر فقراً في مالدونادو فقد تركّز عمل منظمات الأحياء على المقاومة من أجل الدفاع عن قنوات المياه العامّة التي أنشأتها وزارة المياه والصرف الصحي العام لضمان توفير مياه الشرب في المناطق التي تفتقر لتوصيلات المياه بالقنوات إلى البيوت. وتتحمّل البلديات تكلفة قنوات المياه العمومية.

اعتمدت الحلول المتّخذة من قبل السكان في المنطقتين إلى حد ما على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. حيث قام بعض السكان في المناطق الأكثر ثراء بحفر آبار ارتوازية خاصّة بهم، بينما اختار آخرون تطوير منظومة لتجميع مياه الأمطار كمصدر رئيسي للتزوّد بالماء.

وفي المناطق الأكثر فقراً أبدت النّساء مقاومة ضارية إزاء إزالة قنوات المياه العمومية. وقد نجحت لجنة الحيّ التي تديرها نساء بالأساس والتي قدّمت أعمالاً قيّمة للمجتمع المحلّي طوال سنوات في التأثير على السلطات المحلّية من أجل الإبقاء على الحنفيّات العمومية وتواصل إمداد الماء للحيّ على أن تتحمل تكلفة الخدمة بلديّة مالدونادو.

– دراسة الزهراني ورفاقه (٢٠٠٤): " تغيير النمط الاستهلاكي للمياه المنزلية كمدخل لإدارة الطلب عليها وترشيد استخدامها في المملكة العربية السعودية"تلخصت مشكلة هذه الدراسة في التعرف إلى أهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفنية ذات العلاقة بالاستخدامات المنزلية للمياه، وكذلك التقدير الميداني لمستوى المعلومات والاتجاهات والممارسات (KAP Assessment) لعينة من مستخدمي المياه في مدينة الرياض، حول الجوانب المختلفة لاستخدام المياه المنزلية، والتعرف إلى خصائصهم، ذات الصلة باستهلاك المياه، وتحديد مصادر معلوماتهم عن قضايا السكان والمياه بالمملكة، بالإضافة إلى استكشاف آرائهم ووجهات نظرهم فيما يتعلق بأسباب زيادة الاستهلاك الأسري للمياه، وبعض السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالتعامل مع المياه، وأهم أساليب ترشيد هذا الاستهلاك.

وقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الاجتماعي من خلال تطبيق استبانات، بالمقابلة الشخصية، على عينة من أرباب الأسر من سكان المناطق المختلفة بمدينة الرياض بلغ حجمها(٤٠٠٠) مبحوثاً يتوزعون على الأحياء المختلفة بمدينة الرياض.

أفادت الدراسة: بأن مستويات المعلومات حول السكان وموارد المياه بين عدد كبير من المبحوثين.منخفضة أو متوسطة، وكانت مصادر معلوماتهم عن الموضوعات المتعلقة بترشيد استهلاك المياه في غالبيتها وسائل الإعلام الجماهيري. وأن أغلب المبحوثين ذوي اتجاهات محايدة أو إيجابية نحو ترشيد استخدام موارد المياه، وحول ممارسات المبحوثين في التعامل مع المياه وقد أفادت الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين (نحو ٦١٪) يقومون بممارسات سليمة، أو مرتفعة في درجة صداقتها لموارد المياه.

وكانت أهم أسباب زيادة استهلاك المياه: انخفاض التكلفة الشهرية للمياه بالمقارنة بالبنود الأخرى

لميزانية الأسرة، وضعف الرقابة الحكومية على تسرب المياه.

وقد وافق أكثر من نصف المبحوثين على قيام الدولة باتخاذ إجراءات لترشيد استهلاك المياه وفرض غرامة مالية على صاحب المنزل إذا زاد استهلاك المياه عن حد معين، وعلى أن تحدد الدولة رسماً مبدئياً لاستهلاك المياه يتناسب مع مساحة المنزل وعدد دورات المياه ووجود حديقة منزلية لتحقيق العدالة في تحمل تكاليف المياه.

– دراسة جابر (٢٠٠٥): التعرفة المائية في بلديات قطاع غزة — دراسة نقدية. تهدف الدراسة إلى معرفة واقع التعرفة المائية الحالية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي والقطاع الصناعي في ١٦ بلدية في قطاع غزة. وتفعيل دور التعرفة الحقيقي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

– معرفة الفرق بين تعرفة المياه وتسعيرة المياه.

– توضيح أهمية القطاع الخاص في إدارة مرافق المياه.

– تقويم التعرفة المائية المطبقة في بلديات قطاع غزة.

– أهمية تطبيق نظام تعرفه موحد لجميع البلديات.

– تقديم برنامج (مدل) يوضح كيفية إنشاء تعرفه جديدة.

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً استبانة تم توزيعها على البلديات المعنية.

– من نتائج البحث:

– تستخدم بلديات قطاع غزة تعرفة مائية لمياه الشرب، والمجاري، والصناعة، وتختلف من بلدية إلى أخرى.

– لا يوجد دور للقطاع الخاص في إدارة مرافق المياه.

– لا تأخذ التعرفة المستخدمة في البلديات البعد الاجتماعي وتفاوت مستويات الدخل لدى المشتركين.

– لم تأخذ التعرفة المستخدمة بمبدأ تصاعد الأسعار كلما زاد الاستهلاك.

– بعض البلديات تستخدم تعرفة مياه الشرب للاستخدام الصناعي.

– يتم تغيير التعرفة الحالية في البلديات دون الرجوع إلى دليل ونظام واضح.

– دراسة باتيرم وردام (٢٠٠٥): "المرأة الريفية تضمن حاجيات الأسرة من المياه عن طريق إنشاء صهاريج ماء في قرية راكين".دراسة حالة.

تعاني قرية راكين من نقص حاد في كمية المياه للشرب أو للصحة، سواء كان ذلك للمنزل أو القرية أو مواقع الأعمال الصغيرة مع ارتفاع قيمة الماء المتوافر. لذلك بات الهدف هو العمل على تكافل أهل القرية لإدارة المياه

أكدت الدراسة تمكن (جمعية نساء راكين) وبمساعدة برنامج قروض صغيرة من منظمة صندوق البيئة العالمية (GEF) من إنشاء صهاريج للماء ونظام لتجميع المياه في المنزل من حل جزء كبير من المعضلة التي

يعانين منها.وكان للمشروع آثار متعددة منها:

– تأمين مورد متجدد ودائم لمياه نظيفة للأسرة من أجل استخدامها للري وتأمين الغذاء.

– خفض تكلفة شراء الماء من ناقلات التزويد وكذلك فاتورة استهلاك الماء للأسر توازياً مع ارتفاع استهلاك الماء.

– تمكين نساء راكين من تولي القرار، وتحسين مكانتهن داخل الأسرة كشركاء في عملية صنع القرار.

– دراسة سينا ألوكا (٢٠٠٦): إدماج النوع الاجتماعي في تعزيز حفظ الصحة في مدارس توغو (إمدادات المياه والصرف الصحي) بمشاركة من المجتمع المحلي، حيث لا تتوفر مياه الشرب سوى لـ١٠ بالمائة من السكان مقارنة بمعدّل ٥١ ٪ على مستوى البلاد.

تمكن السكان المحليون وبقيادة من رواد هذا المجتمع من إقرار برنامج عمل يهدف إلى توفير مرافق إمدادات مياه وصرف صحي، لسكان المنطقة، وكذلك موارد تعليمية لكل قرية ومدرسة.

ومن نتائج المشروع: توفير المياه النظيفة وتحسين سبل الصرف الصحي وبالتالي تحسن الصحة العامة للسكان، ولاسيما الأطفال المرتادين للمدارس وانخفاض معدّلات الغياب الدراسي الذي غالباً ما يكون بسبب المرض.

– دراسة الأمم المتحدة (٢٠٠٧): دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة في منطقة الاسكوا.

تهدف الدراسة إلى إجراء تقويم لأوضاع المرأة الريفية لعام ٢٠٠٥ وعلاقتها بإدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة، وتحديد العوامل التي تعوق مشاركتها في هذه الميادين، واقتراح سبل التغلب على المعوقات، لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة الريفية في تحقيق التنمية.

اتبعت الدراسة منهجاً تحليلياً جرى من خلاله استعراض منظورين لدور المرأة في التنمية إقليمياً وعالمياً، مع التركيز على دورها في إدارة الموارد الطبيعية ولاسيما المياه والطاقة، وتقويم الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية للمرأة الريفية في منطقة الاسكوا وارتباطها بإمكانات تحقيق التنمية الريفية المستدامة، ثم تقويم الوضع المائي والطاقة في المناطق الريفية.

أفادت الدراسة بأن المرأة الريفية تعاني من انخفاض المستوى التعليمي (٣٠,٣٪ أميات) مقارنة بالرجل (١٧,١٪). والسكان يعانون بدرجات متفاوتة من ندرة المياه وخدمات الطاقة وبالتالي قصوراً في خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي والخدمات الصحية المنظمة. فضلاً عن معاناة سكان الريف من الفقر، وسيطرة المجتمع الذكوري، وتحميل المرأة أعباء إضافية في الأعمال المنزلية والزراعية.

تتسم مشاركة المرأة في إدارة الموارد البيئية بأنها تتحمل العبء الأكبر في توفير المياه والطاقة اللازمة للمنزل والحقل، وتكون مشاركتها على مستوى الاستخدام النهائي للموارد الطبيعية وليس على مستوى التخطيط واتخاذ القرار، وبالتالي تدني كفاءة استخدام المياه وتدهور نوعيتها.

وحددت الدراسة التحديات التي تحول دون مشاركة المرأة في إدارة المياه وترشيد الطاقة وحماية البيئة

نذكر منها: الأعراف والتقاليد الريفية، وانخفاض تعليم المرأة الريفية وكذلك غياب الدراسات التي تقوّم جهد المرأة والوقت الذي تبذله في إدارة المياه على مستوى المنزل والمجتمع المحلي.

وقدمت الدراسة حزمة من السياسات والبرامج للنهوض بدور المرأة منها:

– إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن السياسات والاستراتيجيات العامة لإدارة الموارد الطبيعية.

– تعزيز برامج التثقيف الصحي والتوعية البيئية والبرامج البيئية الهادفة إلى مساعدة المرأة الريفية على التعرف إلى أفضل تقنيات وأساليب إدارة المياه والطاقة وترشيد استهلاكها والتخلص من النفايات بطريقة آمنة.(ص ص ٤–٧) ملف على الشبكة العنكبوتية.

– دراسة همّام (٢٠٠٧): بعنوان تمكين مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في المجتمع المحلي وفي البيت حول المياه والصرف الصحي كيف أن جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة(BLACD) استخدمت مقاربة تُدرج النوع الاجتماعي كجزء لا يتجزأ في مشروع إمدادات مياه وصرف صحي وقامت بتنفيذه في قرية نزلة فرج الله الواقعة في مصر العليا في ٢٠٠٤. وقد استهدف المشروع حوالي ٧٠٠ أسرة. إذ كانت أبرز المشكلات التي تواجه السكان: النقص الحاد في مرافق مياه الاستعمال المنزلي والصرف الصحي. وهدف البرنامج الذي شاركت فيه النساء إلى توفير توصيلات المياه، ثمّ تركيز مراحيض على المستوى المنزلي، ثمّ التعليم على قواعد حفظ الصحة. وقد أدى البرنامج ومشروعاته إلى حل المشكلات المذكورة، وكان لإدماج النوع الاجتماعي وتمكينه أثراً مهماً في تحقيق تلك الأهداف.

– دراسة مركز خدمات التنمية (٢٠١٠): "دراسة تحليلية عن مشاركة المرأة وفعالية دورها في إدارة روابط مستخدمي المياه في الفيوم". مصر.

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤدي إلى زيادة مشاركة النساء في روابط مستخدمي المياه، وتعرّف مدى فعاليتهن في إدارة الروابط،بغرض زيادة تمثيلهن فيها، ودمج مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين الرجال والنساء على المستوى المؤسسي لوزارة الموارد المائية والري، وزيادة وعي المجتمعات المحلية حول أهمية المساواة بين النوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة للمياه.

اعتمدت منهجية البحث على أدوات نوعية، إذ تضمنت مراجعة مصادر المعلومات الإحصائية وإجراء مقابلات معمقة وحلقات نقاش بؤرية مع الجهات والأشخاص المعنيين وكذلك الملاحظة المباشرة لورشتي عمل تقدير الاحتياجات التدريبية.

أظهرت الدراسة أن تمثيل المرأة الريفية ينحصر في اللجنة التمثيلية/ مجلس إدارة الروابط عن التجمعات السكنية باعتبار أنها تستخدم المياه للأغراض المنزلية فقط. وبالتالي تعتني جميع المشاركات بروابط مستخدمي المياه بالموضوعات الخاصة بجودة المياه وتحديداً الآثار الضارة للمخلفات المنزلية.

وأظهرت المقابلات المعمقة أن تمثيل النساء في اللجان التمثيلية لايُعبر عن تفعيلٍ لدورهن في إدارة المياه، إذ إن عدداً كبيراً من المشاركات يحضرن الاجتماعات ليس بدافع المشاركة الفعالة، وإنما من أجل الاستفادة

الشخصية من البدلات والحوافز العينية التي يقدمها مشروع " حقوق النوع الاجتماعي في المياه" لذلك اقترحت النساء عضوات اللجان التمثيلية ضرورة تطبيق معايير اختيار النساء للمشاركة بأنشطة الروابط.

وعن العوامل التي تؤدي إلى عزوف النساء عن المشاركة، فبرزت الظروف الاجتماعية التي تفرض على المرأة الريفية الأدوار والمسؤوليات المنزلية داخل الأسرة. وكذلك التجاهل المجتمعي للمرأة، وعدم الاقتناع بأهمية دورها في قطاع الزراعة بشكل عام، وفي إدارة المياه، بالإضافة إلى قلة الحوافز المادية والعينية التي تشجع المرأة على المشاركة.

وقدمت النساء مقترحاتهن لزيادة تفعيل دور المرأة في إدارة المياه، وتضمنت زيادة التنسيق مع الجهات الخارجية المعنية بإدارة المياه، مع إيضاح ضرورة التكامل بين أدوار ومسؤوليات تلك الجهات في إدارة المياه، وكذلك تصميم برامج توعية بيئية عن مخاطر تلوث المياه وتقديم الدعم الفني اللازم.

٨-١- تعقيب على الدراسات السابقة وموقع البحث الحالي بينها:

عرض الباحث مجموعة من الدراسات:

- دراسات تتصل بالسياسات المائية وإدارتها: كدراسة خضران بن حمدان الزهراني ورفاقه وهدفها معرفة أهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والهندسية التي تؤثر على النمط الاستهلاكي للمياه المنزلية، والطلب عليها. ودراسة إبراهيم سالم جابر لمعرفة واقع التعرفة المائية الحالية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي في بلديات قطاع غزة، وتفعيل دور التعرفة الحقيقي.ودراستان تقويميتان في منطقة الاسكوا (الأمم المتحدة) تناولت الأولى عرضاً للتدابير التي اتخذتها بلدان المنطقة خلال عقد التسعينات لترشيد إدارة المياه وبناء قدرات القطاع، وعرضت الثانية دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة

- دراسات حالة اهتمت بدور المرأة كشريكة ومبادرة في إدارة الطلب على المياه وترشيد استهلاكها وتفعيل دورها الغرض منها التأكيد على أهمية المبادرات المحلية وبناء قدرات المرأة من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة.

تتصل الدراسة الحالية بعدد من الدراسات المذكورة، فهي دراسة تهدف إلى معرفة اتجاهات المرأة نحو إدارة الطلب على المياه وتحسين كفاءة استهلاكها، ومعرفة أثربعض العوامل كالتعليم والعمر ومكان الإقامة...في تلك الاتجاهات، فهي تجمع ما بين الطلب على المياه والنوع الاجتماعي.

تتفرد الدراسة الحالية بأنها تسأل عن اتجاهات المرأة نحو إجراءات (سياسات) إدارة الطلب على المياه، فهي بهذا تتفرد عن غيرها من الدراسات، التي تنتمي لدراسات النوع الاجتماعي وإدارة المياه وترشيد استعمالها وهي الأولى – على حد علم الباحث- في سورية.

٩- منهج البحث وأداته:

٩-١- اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على الدراسة المسحية والتحليلية لمناسبته طبيعة البحث، فهو يصف ما هو قائم وتفسيره ومحاولة التعرف إلى الأهداف الموضوعة للبحث فهو "المنهج الّذي يُستخدم لجمع البيانات الخاصّة بموضوع الدّراسة، حيث تُصنَّف وتُرتب على شكل معلومات تتسم

بالوضوح، وتخضع للتحليل والتفسير، وحتّى تصير على هيئة معلومات جديدة مفيدة مؤيدة أو لاغية لأخرى سبق وصفها"(حمصي، ٢٠٠٣، ص١٨٣).

وتجلى ذلك في عرض استجابات أفراد العينة على بنود استبانة قياس الاتجاهات في جداول مستخدماً البرنامج SPSS من خلال النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وتحقق من فروض البحث مستخدماً القوانين الإحصائية المناسبة لحساب الفروق، والعلاقات بين المتغيرات المحددة.

وقد صمم الباحث استبانة لقياس اتجاهات النساء المستجوبات ضمت محورين:

– بيانات شخصية عن المرأة المستجيبة: المحافظة. والعمر. والمستوى التعليمي.

– مقياس الاتجاهات وقد صمم وفق سلم ليكرت ثلاثي الأبعاد (موافق– إلى حدٍ ما، غير موافق)، ضم (١٨ بنداً) موزعة في ثلاثة أبعاد مستمدة من أدبيات الإدارة المتكاملة للمياه تتكامل مع بعضها لتعبر عن سياسات تتصل بإدارة الطلب على المياه:

وحسبت قيم المتوسط المرجح على مستوى البُعد وعلى مستوى بنود البُعد حسب قيم المتوسط المرجح: (طول الفترة ٢/٣= ٠,٦٦)

الجدول (١)

درجات الموافقة وفق مقياس ليكرت الثلاثي

ضعيفة	متوسطة	جيدة
١-١,٦٦	١,٦٧-٢,٣	٢,٤-٣

٩–٢– إجراءات الصدق والثبات للأداة:

خضعت الأداة لإجراءات الصدق والثبات الأتية:

٩–٢–١– صـدق المحكمـين: عُرضت الأداة على مجموعة من المحكمين المختصين بالتربية البيئية، والقياس والتقويم، وجرى تعديلها وفق ما قدموه من ملاحظات حول أبعادها الرئيسة، وبنودها من حيث محتواها وصياغاتها، معتمداً معدلاً للتوافق بينهم نسبته ٨٠٪.

٩–٢–٢– الصدق التمييزي: ويهتم بالتأكد من قدرة المقياس على التمييز بين الاتجاهات الضعيفة والاتجاهات القوية.

بالنظر إلى الجدول رقم (٢) نرى أن قيمة ت بلغت ٣٤,٤٩١ وهي دالة عند مستوى ٠,٠٥ لأن قيمة الاحتمال بلغت ٠,٠٠< ٠,٠٠٥ مما يدل على وجود صدق تمييزي للاختبار.

الجدول (٢)

اختبار (T. test) للصدق التمييزي

	Rbeayat	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Total	1.00	226	33.85	4.855	.323
	4.00	158	47.84	1.860	.148

اختبار عينات مستقلة

t-test for Equality of Means					Levene's Test for Equality of Variances			
Std. Error Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T	Sig.	F		
Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
.406	-13.992	.000	382	34.491	.000	59.095	Equal variances assumed	Total
.355	-13.992	.000	309.814	39.391			Equal variances not assumed	

ثبات الأداة:صدق الاتساق الداخلي.Cronbach's Alpha (٠٧٧٨) ما يشير إلى ثبات مقبول للأداة.

الجدول (٣) قيمة ألفا لكرونباخ Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
18	.778

١٠- المجتمع الأصلي وعينته:

١٠-١- استناداً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء للعام(٢٠٠٩) فقد بلغ عدد السكان المتواجدين داخل القطر في المحافظات الجنوبية الغربية (دمشق، وريف دمشق، ودرعا، والسويداء، القنيطرة) ٥,٦ مليون نسمة يمثلون أكثر من ١/٤ السكان في سورية. موزعين بين مدن وقرى المحافظات، وقد بلغ عدد الأسر (٩٦٦,٠٠) أسرة. وهم يمثلون المجتمع الأصلي للبحث.(المكتب المركزي للإحصاء،٢٠٠٩).

١٠-٢- لأن تحديد أفراد المجتمع الأصلي للبحث أمر صعب ولا يمكن أخذ عينة عشوائية منه، فقد اختار الباحث منه عينة عرضية (غير احتمالية) نسبية (دويدري،٣١٠،٢٠٠٠) موزعة على المحافظات وتمثل (١٪) من عدد أسر المجتمع الأصلي. وبذلك بلغ عددها (٩٧٠ أسرة) وزعت على نسائها أداة البحث، تلقى الباحث منها (٧٧٨) أداة كانت بياناتها صالحة.

وجاء توزيعها وفق المحافظة على النحو التالي: ٣٨,٨٪ في ريف دمشق، تليها مجموعة نساء مدينة دمشق وجاء تمثيلها بنسبة ٢٢,٨٪، وتقاربت نسب مجموعتي نساء محافظتي السويداء ١٥,٤٪ ونساء درعا ١٤,٤٪ ، ثم مجموعة نساء محافظة القنيطرة ونسبتها ٨,٦٪ من إجمالي العينة.

الجدول (٤) توزع الأسر وفق المحافظة

		المحافظة					إجمالي
		دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	
إجمالي	عدد	١١٧	٣٠٢	١١٢	١٢٠	٦٧	٧٧٨

		المحافظة					إجمالي
		دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	
إجمالي	عدد	١١٧	٣٠٢	١١٢	١٢٠	٦٧	٧٧٨
	٪	٢٢,٨	٣٨,٨	١٤,٤	١٥,٤	٨,٦	١٠٠,٠

– التركيب التعليمي: ١٧,١٪ أميات وملمات، والغالبية ٣٧,٤٪ من مستوى التعليم الأساسي (ابتدائية وإعدادية)، تليها الثانوية بنسبة ٣١,٥٪ فيما بلغت الجامعيات (معهد وجامعة) ١٢,١٪. فيما لم يسجل قرابة ٢٪ من المستجيبات حالتهن التعليمية.

الجدول (٥)

توزع أفراد العينة وفقاً إلى المستوى التعليمي للزوجة

درجة الموافقة	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
غير معروف	١٥	١,٩	١,٩	١,٩
أمية و ملمة	١٣٣	١٧,١	١٧,١	١٩,٠
ابتدائية وإعدادية(أساسي)	٢٩١	٣٧,٤	٣٧,٤	٥٦,٤
ثانوية	٢٤٥	٣١,٥	٣١,٥	٨٧,٩
جامعي + (معهد) وجامعه)	٩٤	١٢,١	١٢,١	١٠٠,٠
المجموع	٧٧٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

١١– نتائج البحث:

١١–١– على المستوى الإجمالي:

تتمتع المرأة باتجاهات إيجابية نحو سياسات مائية مقترحة على مستوى الأبعاد الثلاثة للأداة حيث بلغ المتوسط الكلي (٤٠,٩٢٨١) وانحراف معياري (١٢,٥٥٥٤) انظر الجدول رقم (٦)

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية لاستجابات المرأة على مستوى الأبعاد

البيانات	أبعاد إدارة الطلب			الكلي
	تحسين الإدارة والإمداد	تنمية واستخدام موارد مائية إضافية	ترشيد استخدام الموارد	
المتوسط الحسابي	١٤,٢٦٤٩	١٥,٢٣١٤	١١,٤٣١٨	٤٠,٩٢٨١
الانحراف المعياري	٥,٣٣٦٨	٣,٩٨٦٣٦	٣,٢٣٢٢٥	١٢,٥٥٥٤١
التقدير	جيد	جيد	جيد	جيد

١١–٢– على مستوى كل بُعد من أبعاد الأداة:

– بُعد سياسات تحسين إدارة مصادر المياه وإمدادها:

من معطيات الجدول رقم (٧) بلغ المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات البنود (١٤,٢٦٤٩) وبانحراف

معياري (٥,٣٣٦٨). مما يشير بوضوح إلى اتجاهات إيجابية للمرأة نحو أفكار هذا البُعد. ولدى النظر في بنود البعُد المذكور تبدو استجابات النساء متباينة:

فقد وافق(٦٨,٦٪) من المستجيبات على اعتماد نظام الحوافز والغرامات بغية ترشيد استهلاك المياه في القطاعات المنزلية والزراعية والصناعية والخدمية ورفضه ٩,٥٪ منهن. ومتوسط (٢,٥٩١٣). وأيد (٥٨,٦٪) فكرة الإدارة التشاركية بين المركز والتنظيمات المحلية لقطاع المياه، ورفض من قبل (١١,٤٪)

ولاقى اقتراح إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وأشكال أخرى من الشراكة في قطاع المياه موافقة نصف النساء (٤٩,٩٪) وتم رفضه من قبل (٢٨,٤٪). ولم يوافق على مبدأ تطبيق الأسعار التصاعدية على زيادة الاستهلاك سوى (٤٤,٥٪) فيما تم رفضه من قبل (٢٨,٥٪) منهن. فيما لاقت بنود أخرى عدم موافقة من قبل نسب مرتفعة من النساء:

فقد رفض نحو نصف المستجيبات(٤٩,٧٪) فكرة تكليف المستهلك بسعر يعكس الكلفة الحقيقية للماء (تحرير السعر). ووافقت (١٩,٣٪). وكذلك لم تلق فكرة رفع سعر المياه المنزلية حتى ولو تم أخذ الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للسكان بعين الاعتبار من قبل (٥٦٪) من النساء،مقابل موافقة (١٦,٦٪). ولاقت فكرة خصخصة قطاع المياه بالكامل رفضاً من قبل (٦٣,٣٪) وموافقة(١٦,٣٪) من المستجيبات فقط.

الجدول (٧)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة النساء على بُعد سياسات تحسين إدارة مصادر المياه وإمدادها

م	بنود الاستبانة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ك	٪	ك	٪	ك	٪		
A	**لتحسين إدارة مصادر المياه وإمدادها يمكن:**								
١	اعتماد نظام الحوافز، والغرامات (العقوبات) لترشيد استهلاك المياه في القطاع المنزلي، الزراعي، الصناعي والخدمي.	٥٣٤	٦٨,٦	١٧٠	٢١,٩	٧٤	٩,٥	٢,٥٩١٣	٦٥٦٢
٢	تكليف المستهلك بسعر يعكس الكلفة الحقيقية للماء (تحرير السعر).	١٥٠	١٩,٣	٢٤١	٣١,٠	٣٨٧	٤٩,٧	١,٦٩٥٤	٧٧٣٤٤
٣	رفع سعر المياه المنزلية، مع مراعاة الحالة الاجتماعية/ الاقتصادية للسكان.	١٢٩	١٦,٦	٢١٣	٢٧,٤	٤٣٦	٥٦,٠	١,٦٠٥٤	٧٥٥٨١
٤	تطبيق مبدأ الأسعار التصاعدية على زيادة الاستهلاك.	٣٤٦	٤٤,٥	٢١٠	٢٧,٠	٢٢٢	٢٨,٥	٢,١٥٩٤	٨٣٩٩٩
٥	إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص وأشكالاً أخرى من الشراكة في قطاع المياه	٣٨٨	٤٩,٩	١٦٩	٢١,٧	٢٢١	٢٨,٤	٢,٢١٤٧	٨٥٨٨٦
٦	خصخصة قطاع المياه بالكامل	١٢٧	١٦,٣	١٥٦	٢٠,١	٤٩٥	٦٣,٦	١,٥٢٧٠	٧٥٩٢٧
٧	إدارة تشاركية بين المركز والتنظيمات المحلية لقطاع المياه.	٤٥٦	٥٨,٦	٢٣٣	٢٩,٩	٨٩	١١,٤	٢,٤٧١٧	٦٩١٨١
	الأجمالي							١٤,٢٦٤٩	٥,٣٣٦٨

– بُعد سياسات تنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر مائية غير تقليدية:

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (٨) يبدو أن استجابات النساء كانت إيجابية على إجمالي بنود هذا البُعد، إذ بلغ المتوسط الحسابي (١٥,٢٣١٤) وانحراف معياري (٣,٩٨٦٤) وسجلت استجابات النساء موافقة مرتفعة على بعض البنود: إيجاد وسائل للاستفادة من مياه الأمطار، ولاسيما في المناطق الممطرة نسبياً والاستفادة منها في أعمال التنظيف والحمامات وري المزروعات(٩٢,٤٪) وبمتوسط (٢,٨٨٦٩). وتحسين إدارة المياه الجوفية (الينابيع والآبار) لضبط عمليات الإسراف والهدر والاستنزاف بموافقة (٩٠,٦٪) وبمتوسط (٢,٨٧٠٢). ولاقت فكرة تدوير المياه الناتجة عن الغسل والتنظيف (المياه الرمادية) وإعادة استخدامها في المجالات ذاتها وري المزروعات تأييداً مرتفعاً (٧٢,٥٪) وبمتوسط مرتفع (٢,٦٠٦٧). وفكرة جر المياه من مناطق أخرى من دون تغيير أسعارها، (٥٨,٦٪) من النساء بينما رفضها (١١,٤٪). وكذلك رأى (٥١٪) منهن أنه يمكن معالجة مياه الصرف (المياه السوداء) من أجل إعادة استخدامها لري المزروعات ورفضه (٣٢,٨٪) منهن. وبنسبة أقل (٤٩,٩٪) وافق على فكرة إنشاء محطات لتحلية مياه البحر (٤٩,٩٪) ورفضها (٢٨,٨٪).

الجدول (٨)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة النساء على بُعد تنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر مائية غير تقليدية

م	بنود الاستبانة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ك	٪	ك	٪	ك	٪		
Bتنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر مائية غير تقليدية									
٨	جر المياه من مناطق تتوافر فيها المياه دون تغيير أسعارها.	٤٥٦	٥٨,٦	٢٣٣	٢٩,٩	٨٩	١١,٤	٢,٤٧١٧	٦٩١٨١
٩	إنشاء محطات تحلية مياه البحر	٣٨٨	٤٩,٩	١٦٩	٢١,٧	٢٢١	٢٨,٤	٢,٢١٤٧	٨٥٨٨٦
١٠	تدوير المياه الناتجة عن الغسل والتنظيف (الرمادية) من أجل إعادة استخدامها في المجالات ذاتها وري المزروعات.	٥٦٤	٧٢,٥	١٢٢	١٥,٧	٩٢	١١,٨	٢,٦٠٦٧	٦٨٩٧٣
١١	معالجة المياه السوداء (مياه الصرف...) من أجل إعادة استخدامها لري المزروعات	٣٩٦	٥٠,٩	١٢٧	١٦,٣	٢٥٥	٣٢,٨	٢,١٨١٢	٨٩٧١٩
١٢	تحسين إدارة المياه الجوفية (الينابيع والآبار) لضبط عمليات الإسراف والهدر والاستنزاف لها	٧٠٥	٩٠,٦	٤٥	٥,٨	٢٨	٣,٦	٢,٨٧٠٢	٤٣٠٣٣
١٣	– إيجاد وسائل للاستفادة من مياه الأمطار، ولاسيما في المناطق الممطرة نسبياً والاستفادة منها في أعمال التنظيف والحمامات، وري المزروعات	٧١٩	٩٢,٤	٣٠	٣,٩	٢٩	٣,٧	٢,٨٨٦٩	٤١٨٤٤
الدرجة الكلية								١٥,٢٣١٤	٣,٩٨٦٣٦

–بُعد سياسات ترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية:

تفيد معطيات الجدول رقم (٩) أن المتوسط الحسابي لإجمالي بنود هذا البُعد بلغ (١١,٤٣١٨) وبانحراف معياري (٣,٢٣٢٢) ما يشير إلى اتجاه ايجابي للنساء المستجيبات. ومن وسائل الترشيد التي لاقت تأييداً لافتاً نذكر:

تحسين شبكات الإمداد بالمياه وصيانتها، والحد من الهدر فيها(٩٤,٦٪) من المستجيبات وبمتوسط (٢,٩١٩٠). كذلك تمكين المرأة من إدارة موارد المياه (٧٥,١٪) ومتوسط (٢,٦٧٤٨). ووضع تعرفة مرتفعة على المياه المستهلكة في القطاعات الصناعية والسياحية (تحرير السعر) (٥١,٣٪)، مقابل عدم

موافقة (١٥,٤٪) منهن. وفرض غرامات مالية على زيادة الاستهلاك عن حد معين(٤٧,٦٪) وغير موافق (١٨,٠٪).

فيما لم تلق فكرة تطبيق مبدأ الأسعار التصاعدية على زيادة الاستهلاك موافقة من قبل(٣٥,٥٪) وموافقة (٢٥,٦٪).

الجدول (٩)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة النساء على بُعد ترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية

م	بنود الاستبانة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ك	٪	ك	٪	ك	٪		
C**ترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية.**									
١٤	فرض غرامات مالية على زيادة الاستهلاك عن حد معين	٣٧٠	٤٧,٦	٢٦٨	٣٤,٤	١٤٠	١٨,٠	٢,٢٩٥٦	٧٥٤٢٣
١٥	وضع تعرفة مر تفعة على المياه المستهلكة في القطاعات الصناعية والسياحية (تحرير السعر)	٤٠٣	٥١,٨	٢٥٨	٣٣,٢	١١٧	١٥,٠	٢,٣٦٧٦	٧٣٠٧١
١٦	تطبيق مبدأ الأسعار التصاعدية على زيادة الاستهلاك.	١٩٩	٢٥,٦	٣٠٣	٣٨,٩	٢٧٦	٣٥,٥	١,٩٠	٧٧٥
١٧	تحسين شبكات الإمداد بالمياه، وصيانتها، والحد من الهدر فيها.	٧٣٦	٩٤,٦	٢١	٢,٧	٢١	٢,٧	٢,٩١	.٣٥٨٥٧
١٨	تمكين المرأة من إدارة شؤون موارد المياه	٥٨٤	٧٥,١	١٣٥	١٧,٤	٥٩	٧,٦	٢,٦٧	٦٠٩٥٨
	الدرجة الكلية							١١,٤٣١٨	٣,٢٣٢٢٥
الإجمالي								٤٠,٩٢٨١	١٢,٥٥٥٤١

١١-٣- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات النساء على بنود استبانه الاتجاهات الكلية وفقاً إلى متغير المحافظة.

الجدول (١٠)

تحليل تباين: وسطي درجات الاتجاهات وفق المحافظات

المقارنة	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسطات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٨١٨,٧٨٦	٤	٢٠٤,٦٩٦	٠٧٠؟٦	٠٠٠
داخل المجموعات	٢٦٠٦٩,١٨٣	٧٧٣	٣٣,٧٢٥		
الإجمالي	٢٦٨٨٧,٩٦٩	٧٧٧			

بالنظر للجدول رقم (١٠) نرى أن قيمة ف التباين بلغت ٦,٠٧٠ وهي دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال بلغت ٠,٠٠٠<٠,٠٥ أي توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات النساء نحو السياسات المائية المقترحة وفقاً إلى متغير المحافظة.

ولتحديد أقل فرق جوهري(LSD) بين وسطي اتجاهات النساء وفق المحافظات تبين وجود فروق بين نساء

ريف دمشق وكل من نساء درعا والقنيطرة عند (مستوى ٠,٠٠٣) والإشارة سالبة. مما يعني أن اتجاهات نساء ريف دمشق نحو السياسات المائية المقترحة أقوى من اتجاهات نساء كل من درعا والقنيطرة. وكذلك كانت اتجاهات نساء السويداء أكثر إيجابية من اتجاهات نساء كل من درعا والقنيطرة (مستوى الدلالة٠,٠٠) والإشارة سالبة.

الجدول (١١)

مقارنات متعددة LSD لمتوسط الفروق بين درجات الاتجاهات وفق المحافظة

المجموعة أ	المجموعة ب	متوسط الفروق	قيمة الاحتمال
دمشق	ريفدمشق	٧٢١	١٩٠
	درعا	-١,١٩١	٠٩٠
	السويداء	١,٧٨٣ (*)	٠١٠
	القنيطرة	-١,٥٨٦	٠٥٧
ريف دمشق	دمشق	-٧٢١	١٩٠
	درعا	-١,٩١٢(*)	٠٠٣
	السويداء	١,٠٦٢	٠٩١
	القنيطرة	-٢,٣٠٨ (*)	٠٠٣
درعا	دمشق	١,١٩١	٠٩٠
	ريف دمشق	١,٩١٢(*)	٠٠٣
	السويداء	١,٩١٢(*)	٠٠٠
	القنيطرة	-٣٩٥	٦٦٠
السويداء	دمشق	-١,٧٨٣(*)	٠١٠
	ريف دمشق	-١,٠٦٢	٠٩١
	درعا	-٢,٩٧٤(*)	٠٠٠
	القنيطرة	-٣,٣٧٠(*)	٠٠٠
القنيطرة	دمشق	١,٥٨٦	٠٥٧
	ريف دمشق	٢,٣٠٨(*)	٠٠٣
	درعا	٣٩٥	٦٦٠
	السويداء	٣,٣٧٠(*)	٠٠٠

* The mean difference is significant at the .05 level.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات استجابات النساء على بنود استبانة الاتجاهات الكلية وفقاً إلى متغير مستوى تعليم المرأة.

بالنظر إلى الجدول رقم (١٢) نرى أن قيمة ف التباين بلغت ٢,١٠٢ وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال بلغت ٠,٠٧٩>٠,٠٥ أي لا يوجد فروق دالة إحصائياً وفقاً إلى متغير تعلم المرأة. وقد يعود سبب ذلك إلى أن المستويات التعليمية لعينة النساء جيدة بصورة عامة.

الجدول (١٢)

تحليل تباين: وسطي درجات الاتجاهات وفق تعليم المرأة

المقارنة	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسطات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٢٨٩,٣٠٦	٤	٧٢,٣٢٦	٢,١٠٢	٠٧٩
داخل المجموعات	٢٦٥٩٨,٦٦٤	٧٧٣	٣٤,٤١٠		
الإجمالي	٢٦٨٨٧,٩٦٩	٧٧٧			

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة دالة إحصائياً لاستجابات النساء على بنود استبانة الاتجاهات الكلية وعمر المرأة.

أفاد اختبار (Pearson Correlation) أن قيمة ر بلغت ٠,٠٣٣- وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال ٠,٣٥٣ > ٠,٠٥. وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد علاقة دالة إحصائياً بين اتجاهات المرأة نحو السياسات المقترحة وعمرها.(انظر الجدول رقم ١٣).

الجدول (١٣)

اختبار الارتباط (بيرسون) بين اتجاهات المرأة وعمرها

		إجمالي	عمر المراة
الإجمالي	Pearson Correlation	١	-٠٣٣
	Sig. (2-tailed)		٣٥٣
	N	٧٧٨	٧٧٨
	Pearson Correlation	-٠٣٣	١
	Sig. (2-tailed)	٣٥٣	
	N	٧٧٨	٧٧٨

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بنود الاتجاهات نحو السياسات ومستوى تعليم المرأة.

أفاد اختبار **الارتباط (بيرسون)** أن قيمة ر ٠,٠٥٠ وهي غير دالة، لأن قيمة الاحتمال ٠,١٦٣ > ٠,٠٥. وبالتالي لا توجد علاقة دالة بين اتجاهات المرأة نحو السياسات المائية المقترحة ومستوى تعلمها. (انظر الجدول رقم ١٤).

الجدول (١٤) اختبار الارتباط (بيرسون) بين اتجاهات المرأة وتعليمها.

		إجمالي	تعليم المرأة
إجمالي	Pearson Correlation	١	٠٥٠
	Sig. (2-tailed)		١٦٣
	N	٧٧٨	٧٧٨
	Pearson Correlation	٠٥٠	١
	Sig. (2-tailed)	١٦٣	
	N	٧٧٨	٧٧٨

١١-٣- الخلاصة وتفسير النتائج:

أفادت نتائج البحث أن اتجاهات المرأة السورية (العينة)إيجابية نحو السياسات المائية المقترحة على مستوى الأبعاد الثلاثة للأداة.، فقدبلغ المتوسط الكلي لاستجابتها (٤٠,٩٢٨١) وبانحراف معياري (١٢,٥٥٥٤).وعلى الرغم من ظهور اتجاهات سلبية نحو عدد من الأفكار(البنود) التي وردت على مستوى الأبعاد التفصيلة، فقد كانت استجاباتها ايجابية علىمجمل أبعاد الأداة. إذ بلغ المتوسط الحسابي على بُعد "تحسين إدارة مصادر المياه وإمدادها"(١٤,٢٦٤٩) وبانحراف معياري (٥,٣٣٦٨)،مع بروز تباين في متوسطات بنود هذا المجال.

إذ لاقت بعض البنود المقترحة موافقة من قبل نسب مرتفعة من النساء: الحوافز والغرامات على الاستهلاك في قطاعي الزراعة والمنازل. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المياه. إدارة تشاركية بين المركز والتنظيمات المحلية لقطاع المياه.

فيما لم تلق سياسات أخرى موافقتهن: تحرير سعر المياه. ورفع سعر المياه المنزلية حتى لو تم الأخذ بالاعتبار الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للسكان، وتطبيق مبدأ الأسعار التصاعدية على زيادة الاستهلاك. وخصخصة قطاع المياه بالكامل

وسجلت استجاباتها نحو سياسات البعد الثاني "تنمية واستخدام موارد مائية إضافية من مصادر مائية غير تقليدية"متوسطاً حسابياً مقداره (١٥,٢٣١٤) وانحراف معياري (٣,٩٨٦٤)

ما يعني أن اتجاهاتها نحو هذا البُعد(إجمالي البنود) كانت إيجابية. مع بروز تباين في متوسطات البنود، فقد لاقت بعض البنود المقترحة موافقة مرتفعة: كإيجاد وسائل للاستفادة من مياه الأمطار، ولاسيما في المناطق الممطرة نسبياً والاستفادة منها في أعمال التنظيف والحمامات وري المزروعات، وتحسين إدارة المياه الجوفية (الينابيع والآبار) لضبط عمليات الإسراف والهدر والاستنزاف وتدوير المياه الناتجة عن الغسل والتنظيف (المياه الرمادية) وإعادة استخدامها في المجالات ذاتها وري المزروعات فيما نال بعض الأفكار موافقة أخفض مثل جر المياه من مناطق أخرى من دون تغيير أسعارها، ومعالجة مياه الصرف (المياه السوداء) من أجل إعادة استخدامها لري المزروعات، وإنشاء محطات لتحلية مياه البحر.

وبلغ متوسط استجاباتهن نحو بُعد "ترشيد استخدام الموارد المائية في المناطق الصناعية والحضرية والسياحية"(١١,٤٣١٨) وانحراف معياري (٣,٢٣٢٢) ما يعني أن اتجاهاتها نحو هذا البُعد (إجمالي البنود) كانت إيجابية. ومع بروز تباين فيما بين بنود هذا البُعد:

فقد لاقت بعض الأفكار موافقة لافتة مثل: تحسين شبكات الإمداد بالمياه وصيانتها، والحد من الهدر فيها، كذلك تمكين المرأة من إدارة موارد المياه. ووضع تعرفة مرتفعة على المياه المستهلكة في القطاعات الصناعية والسياحية (تحرير السعر)، وفرض غرامات مالية على زيادة الاستهلاك عن حد معين. فيما لم تلق فكرة تطبيق مبدأ الأسعار التصاعدية على زيادة الاستهلاك.

من جهة أخرى أفاد اختبار الفرضيات المقترحة بوجود فروق دالة بين اتجاهات النساء نحو السياسات المائية المقترحة وفقاً إلى متغير المحافظة، حيث بدت اتجاهات نساء كل من محافظتي ريف دمشق والسويداء أقوى من اتجاهات نساء كل من درعا والقنيطرة.

فيما لم تظهر فروق دالة بين اتجاهات المرأة نحو السياسات المقترحة وفقاً إلى متغير المستوى التعليمي للمرأة. وكذلك لا توجد فروق دالة بين تلك الاتجاهات ومستوى تعلم المرأة من جهة و وعمرها من جهة ثانية.

١١-٤- تفسير النتائج:

إن قراءة نتائج البحث: الأسئلة والفروض، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

المرأة السورية(العينة) موافقة على السياسات التي تؤدي إلى توفير الماء، وتضع ضوابط لاستهلاكه، وبالمقابل ترفض أية فكرة تؤدي إلى رفع تسعيرته مهما كانت الصيغة التي يتم طرحها. لذلك هي ترفض خصخصة قطاع المياه.

والمرأة السورية (العينة) تؤيد أيه إجراءات تهدف لتقنين استهلاك المياه المحلية وتؤدي لتنميتها إدراكاً منها لقيمة هذه الثروة، فهي مع أفكار إعادة استعمال المياه المستعملة في الاستحمام وغسل الثياب وغسل الخضار(المياه الرمادية) في المجالات الممكنة. وهي تؤيد فكرة إعادة استعمال (المياه السوداء) الناتجة عن المراحيض بعد معالجتها من أجل استخدامها في ري المزروعات. وكذلك تؤيد الحلول التي تؤدي إلى حُسن استثمار مياه الآبار والأمطار وتنميتها.

وهي وإن أبدت موافقتها على جر المياه من مناطق بعيدة طالما لا ترتب على أسرتها أعباء مالية إضافية، وكذلك على تحلية مياه البحر،لكن يبدو أنها لا تعوّل على هذه الإجراءات كثيراً، إذ جاءت متوسطات استجاباتها على هذه الحلول منخفضة مقارنة بباقي البنود.

والمرأة السورية(العينة) تؤيد فكرة الحد من هدر المياه المستعملة، وترى أن لها دوراً لم تحظ به في إدارة المياه. وليس على مستوى الاستخدام النهائي. وهذا ما تمت الإشارة إليه في دراسة الأمم المتحدة (٢٠٠٧) من أن مشاركة المرأة على مستوى الاستخدام النهائي للموارد الطبيعية وليس على مستوى التخطيط واتخاذ القرار وقد تكون من نتائجه تدني كفاءة استخدام المياه وتدهور نوعيتها.(٢٠٠٧).

وتؤيد المرأة السورية(العينة) فكرة التعرفة المرتفعة على المستهلك في القطاعات غير المنزلية، ولكنها ترفض مبدأ الأسعار التصاعدية على زيادة الاستهلاك. فهي عموماً متحفظة على أية سياسة تؤدي لرفع فاتورة الماء، وقد يعود ذلك إلى انخفاض الحالة المالية لأسرتها، وهذا لا نجده في مواقف السكان في بلدان أخرى مثل المملكة العربية السعودية حيث الدخل المادي للسكان أعلى لذا وافق المستجوبون في دراسة خضران ورفاقه على مبدأ فرض غرامة مالية على صاحب المنزل إذا زاد استهلاك المياه عن حد معين(خضران، ٢٠٠٤).

وعلى الرغم من وجود فروق في اتجاهات النساء المستجيبات على مستوى المحافظات لصالح نساء ريف دمشق والسويداء، ويمكن فهم ذلك إذا عرفنا أن سكان المحافظتين أكثر معاناة من نقص الإمداد بالمياه من بين محافظات العينة الخمس، وهذا ما أكدته نتائج مسح أجرته (وزارة الزراعة،٢٠٠١) والتي اقترحت ضرورة التوعية بإدارة الموارد المائية بفاعلية وكفاءة.

إلا أن الفروق لم تلحظ بينهن بغض النظر عن مستوياتهن التعليمية وهو ما أظهره كذلك اختبار الارتباط بين اتجاهاتهن وتعليمهن وأعمارهن.

تلتقي هذه النتيجة مع نتيجة قريبة أفادنا بها مسح وزارة الزراعة المذكور، إذ برز اهتمام النساء بتوجيه أولادهن لترشيد المياه المنزلية بغض النظر عن مستوياتهن التعليمية.

أكدت نتائج البحث أهمية دور المرأة في إدارة المياه، فالمرأة التي تمتلك اتجاهات ايجابية نحو ترشيد موارد المياه يمكن أن تكون قدوة طيبة لأبنائها تنقل إليهم اتجاهاتها وتزودهم بالمهارات اللازمة لحسن التعامل مع المياه في المنزل والمدرسة...

ونضيف إلى ذلك ما يمكن أن تقوم به المدرسة من خلال مناهج دراسية مطورة تأخذ البعد المائي كأحد المضامين الأساسية في مناهجها لاكتساب التلاميذ المعلومات والاتجاهات والمهارات المتعلقة بالتعامل مع الموارد المائية المتاحة والمحافظة عليها وترشيد استهلاكها، وذلك من خلال تهيئة الخبرات المعرفية والعملية التي يتعلمون منها معالجة الظواهر المائية بطريقة سليمة، وجعل إتقان هذه (المعلومات والاتجاهات والمهارات) هدفاً أساسياً، وهذا ما يسمى بالتربية المائية. وهذا ما أكدته دراسات عديدة منها، دراسة مورفي(Murphy, 2002)"، ودراسة "ولفرشيبرجر وآخرون(Wolfersberger & Others, 2004).

١٢– المقترحات:

– إدماج البعد المائي أو ما يسمى بالتربية المائية باعتبارها أحد مجالات التربية البيئية في مناهج التعليم النظامي (قبل الجامعي)، وإيلاء تدريب المعلمين وتأهيلهم للإسهام في نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة لموارد المياه على جميع المستويات.

– التأكيد على أهمية البعد المائي ودور المرأة في إدارة مصادر المياه وترشيد استهلاكها في برامج المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

– دعم اتجاهات المرأة نحو إدارة المياه وتحسين كفاءة استخدامها وتعزيزها من خلال رصد التجارب الناجحة ونشرها عبر وسائل الإعلام.

– إدماج النوع الاجتماعي في إدارة مصادر المياه، وتمكين المرأة من المشاركة على صعيد المنزل وخارجه وذلك عبر برامج تربوية ودورات تدريبية، لتنمية مهاراتها على الرصد والتقويم والتشخيص للواقع المائي، والمشاركة في اقتراح الحلول العملية وغير المكلفة.

– ضرورة إجراء دراسات مماثلة لتعرف اتجاهات الرجال نحو السياسات المائية.

المراجع

المراجع العربية:

- الأمم المتحدة.(٢٠٠٢).*توقعات البيئة العالمية*. (ط٣)، نيروبي ، كينيا: نيويورك.
- الأمم المتحدة.(٢٠٠٦). *المرأة الريفية وإدارة الماء*، دراسة حالة في قرية راكين، وزارة البيئة، الأردن:باتير م. وردام.
- الأمم المتحدة.(٢٠٠٦). *المركز الإقليمي من أجل إمدادات مياه عذبة ومرافق صرف صحي قليلة الكلفة*، نيويورك، الأمم المتحدة: سينا ألوكا. مراجعة الموقع في ٢٠١٠/٧/٢.
http://conference2005.ecosan.org/abstracts/a2.pdf
- الأمم المتحدة.(٢٠٠٣). *الخصخصة في أوروغواي تثير موجة من الاحتجاجات*، نيويورك: بيرهاو، خوان، وسانتوس، كارلوس. مراجعة الموقع في ٢٠١٠/٥/٧
http://www.citizin.org/cmep/water/gender/articles.cfn?Id=10796
- الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). *دليل المصادر في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه، نسخة رقم١ ,٢* نيويورك: آرونا سوماري.
- جاسم، صالح. (٢٠٠١). الاتجاهات البيئية لدى طلبة وطالبات جامعة الكويت. جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلة *دراسات الخليج والجزيرة العربية*، (١٠٢)، ٦١. ١٢٣.
- حمصي، أنطون. (٢٠٠٣). *أصول البحث في علم النفس*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- دويدري، رجاء.(٢٠٠٠). *البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية*، (ط١)، دمشق: دار الفكر.
- رابطة الهيدرولوجيين العرب. *الوضع المائي في سورية*، مراجعة الموقع في ٢٠١٠/٢/١٥.
(http://www.hydrolica.com/forum/)
- الزهراني بن حمدان، خضران وأحمد الشافعي، عماد مختار.(٢٠٠٤). *تقويم الحملة الوطنية لترشيد استخدام المياه في مدينة الرياض*. بحث رقم (١٣٤)، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة: جامعة الملك سعود.
- سالم جابر، إبراهيم. (٢٠٠٥). *التعرفة المائية في بلديات قطاع غزة– دراسة نقدية*، سلطة المياه الفلسطينية. ١٤(٢)، ٣١٧-٣٤٢.
- عبد الحكيم محمود.(٢٠٠٦). *المرأة وإدارة الموارد المائية-الدور الأول الدور المنزلي*: منظمة المرأة والبيئة. مراجعة الموقع في ٢٠١١/٧/١٠.
http://www.enana.com/EnanaClients/women-nvironment.org/article-01.htm
- غانم، حسان.(٢٠٠٩).*إدارة الطلب على المياه في سورية*. مراجعة الموقع في ٢٠١٢/٤/١٠.
http://www.hydrolica.com/forum/showthread.php?t=5

– فهيد، أحمد حسن، وأبا حسن، أسماء علي.(٢٠٠٩). قياس اتجاهات متدربي الكليات التقنية نحو البيئة بالمملكة العربية السعودية،المؤتمر التقني السعودي الخامس، الرياض ١١–١٤ يناير ٢٠٠٩. *مجلة المؤتمر:* المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

– اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة. (٢٠٠٧). *تقييم إدارة نوعية المياه في منطقة الاسكوا*، الأمم المتحدة: نيويورك.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. (٢٠٠٣). *ترشيد إدارة المياه في بلدان الاسكوا*، عرض للتدابير المتخذة خلال عقد التسعينات لترشيد وإدارة المياه وبناء قدرات القطاع: نيويورك.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. (٢٠٠٧). *دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة في منطقة الاسكوا:* نيويورك.

– المكتب المركزي للإحصاء. (٢٠٠٩). *المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩* ، دمشق.

– مركز خدمات التنمية. (٢٠١٠). *دراسة تحليلية عن مشاركة المرأة وفعالية دورها في إدارة روابط مستخدمي المياه في الضيوم*، منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية. مراجعة الموقع في ٢٠١٢/٢/١٠. http://www.rwfar.org/node/65

– المغيصب، عبد العزيز. (١٩٩٢). دراسة لبعض المتغيرات المرتبطة بالاتجاهات النفسية نحو البيئة لدى عينة من طلبة جامعة قطر، كلية التربية، *مجلة جامعة قطر*، (١٠)، ١٢٢– ١٧٩.

– همام، غادة محمود. (٢٠٠٧). *تمكين مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في المجتمع المحلي وفي البيت حول المياه والصرف الصحي*، الامم المتحدة: نيويورك. (تحت الطبع)، مراجعة الوقع في ٢٠١١/٢/١٦. http://www.novib.nl/content/?type=Article&id=3572

– هيئة تخطيط الدولة. (٢٠٠٥). *الخطة الخمسية العاشرة*: دمشق.

– الهيئة العامة للبحوث الزراعية. (٢٠١٠). دور المرأة في إدارة الموارد المائية للمنطقة الجنوبية في سورية. *مجلة البيئة والصحة*، (٢٩)، ٢٠١٠.

– وزارة الدولة لشؤون البيئة. (٢٠٠٣). *الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للبيئة في الجمهورية العربية السورية:* دمشق.

المراجع الأجنبية:

- Arcury, Th, A. (1990): Environmental Attitudes and Environmental Knowledge, Human Organization, 49(4) 220-245.
- Marshall,Cordon.(1994):concise Oxford Dictionary of Sociology, Harber Collins publishers, Glasgow,UK.
- Murphy, Tony P. (2002). " The Minnesota Report Card on Environmental Literacy: A Benchmark Survey of Adult Environmental *Knowledge, Attitudes and Behavior*", ERIC:ED474505.
- Ray.G (1994):Environmental attitudes and knowledge:an international comparison among, business students, *Journal of Managerial* Issues; 9/22/1994, Funkhouser, (6), 366-381.
- Reinhold, Jana L. (2005):Adolescent Environnemental Behaviors: Can Knowledge, Attitudes, and Self-Efficacy Make a Difference?. *Environment and Behaviour*, 37, (4), 511-532.
- UNDP(2002): Proposed by the Swiss Agency for the Environment, Forests and Landscape (SAEFL), the Bureau of the Convention on Wetlands (Ramsar, 1971), and WWF.
- UNDP(2006): Capacity Building for Sustainable management of Water Resources Sustainable Energy and Environment Division/UNDPOne UN Plaza, New York, N.Y. 10017
- Wolfersberger, Mary E.; Reutzel, D. Ray; Sudweeks, Richard; Fawson, Parker C. (2004). " Developing and Validating the Classroom Literacy Environmental Profile (CLEP): A Tool for Examining the "Print Richness" of Early Childhood and Elementary Classrooms", *Journal of Literacy Research*, (36), No. (2), Sum. PP. 211-272.

<< وصل هذا البحث إلى المجلة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٧، وصدرت الموافقة على نشره بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٨>>